1E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1995/131
21 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية المستأنفة لعام ١٩٩٥
تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥
البند ١ من جدول الأعمال

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

تحويل لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها إلى مجلس تنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الرسالة المرفقة المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الموجهة إليه من المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، وقد استعرض الأمين العام الرسالة، ويقدمها إلى المجلس لينظر فيها، حسبما طلبت المديرة التنفيذية.

وستقدم إلى المجلس، كإضافة لهذه المذكرة، مرفقات هذه الرسالة - وهي تقرير الفريق العامل الرسمي التابع للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها والمعني بخيارات سياسات موارد برنامج الأغذية العالمي وتمويله الطويل الأجل والفروع ذات الصلة من تقرير اللجنة عن دورتها الأربعين.

271295 271295 95-41246

المرفق

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ موجهة إلى
الأمين العام من المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي

اتخذت لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها، في دورتها الأربعين المعقودة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، قرارات تستهدف وضع قاعدة موارد برنامج الأغذية العالمي وتمويله الطويل الأجل على أساس أسلم وأكثر قابلية للتنبؤ. ولما كان هذا التغيير ينطوي على أبعاد هامة للسياسة العامة، فإنني أكاتبكم لأطلب منكم أن تقدموا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقترحات المتعلقة بالنموذج الجديد المزمع تطبيقه على سبيل الاختبار، لينظر فيها.

وما فتئ برنامج الإغذية العالمي يقوم بعمل جيد سنوات عديدة. إذ نما من مجرد برنامج تجريبي صغير بموارد مقدارها ١٠٠ مليون دولار تنفق على مدى ثلاث سنوات، ليصبح وكالة غوثية وإنمائية معترفا بها دوليا برقم أعمال لفترة سنتين يقارب الـ ٣ بلايين دولار. وهو يتعامل في الوقت الراهن فيما يزيد على ٣ ملايين طن متري من الأغذية سنويا. غير أن البرنامج ما فتئ يواجه بإطراد صعوبة في ضمان مزيج النقدية والسلع الأساسية والخدمات اللازم لتمكينه من مواصلة إنجاز عمليات رفيعة الجودة. وتفاقمت هذه الحالة بفعل الطفرة الحادثة في العمليات الإنسانية الطارئة المعقدة التي نشأت في أواخر الثمانينات ولا تزال، للأسف، مستمرة حتى اليوم. ومن العناصر التي تزيد الوضع تعقيدا ممارسة المانحين المطردة المتمثلة في ربط ما يقدمونه من تمويل وتخصيصه لعمليات معينة أو لجموع سكانية مستهدفة بعينها، مما أسفر عن فقدان المرونة. ومنها أيضا نطاق ما يقدمه المانحون من دعم ومدى رغبتهم في تقديمه، للعمليات الطارئة التي يستمد تمويلها من بنود ميزانوية مضافة لبنود ميزانياتهم المتخصصة للمساعدة الإنمائية التقليدية، وهي ممارسة كثيرا ما تنطوي بالضرورة على متطلبات مختلفة بشأن المساءلة والإبلاغ. ومن هذه العناصر كذلك الجهد المبذول لاستخدام الموارد النادرة بأنجع الطرق - وذلك من قبيل استخدام المعونة الغذائية لإنقاذ الأرواح في الحالات الإنسانية الطارئة على أن يتم ذلك بطريقة ذات صلة بالتنمية قدر الإمكان.

ويعتمد برنامج الأغذية العالمي دائما على المكون الإنمائي لأنشطته في معظم موارده النقدية. وفي أواخر الثمانينات، كان ما يزيد على ثلثي موارده يدعم مشاريع إنمائية تتلقى مساعدة غذائية. وكانت العمليات الإنمائية تستأثر بالباقي. واليوم، انقلب هذا التوازن، حيث يدعم ما يزيد على طنين من كل ثلاثة أطنان تُسلم للعمليات الإنسانية الطارئة. وهذا التحول في توازن الأنشطة قد نال بدرجة خطيرة من قدرة المكون الإنمائي على إدرار الأموال الكافية لتغطية تكاليف البرنامج الإدارية. وكانت ثمة دلائل متزايدة تشير إلى أن البرنامج لا يملك النقدية الكافية لإقامة توازن ملائم بين متطلبات العمليات الرفيعة الجودة، سواء في عمله الإنمائي أو فيما يقدم من مساعدة إنسانية، من ناحية، وشرط الاستيفاء الدائم لأعلى معايير

المساءلة بشكل شفاف، من ناحية ثانية، وميزانية الدعم البرامجي والشؤون الإدارية اللازمة للقيام بهذه المهمة، من ناحية ثالثة.

وأدى هذا إلى السعي إلى إيجاد سبل جديدة لتمويل البرنامج. وفي دورتها الثامنة والثلاثين، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أعادت لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التأكيد على أن البرنامج يواجه مشاكل خطيرة في المجال المالي تتطلب عناية عاجلة؛ وأن نظم الإدارة المالية للبرنامج تحتاج إلى تعزيز وتحسين. وتلزم أيضا تدابير تكفل تغطية تكاليف الدعم البرنامجي والتكاليف الإدارية للبرنامج على أساس الاسترداد الكامل للتكاليف. كما وافقت اللجنة على أن تكون للبرنامج قاعدة موارد أسلم يمكن التنبؤ بها بدرجة أكبر، مع الحفاظ على طابعه المتعدد الأطراف وتعزيزه. كما وافقت على أن يتزود للبرنامج، مبدئيا، بمرونة في توزيع الموارد في نطاق مختلف فئات العمليات (الأنشطة الإنمائية؛ وإطعام لاجئي ومشردي الأجل الطويل؛ وعمليات الطوارئ، حسب الحاجة المقدرة. وبالإضافة إلى ذلك، ارتأت اللجنة أن توسع قاعدة موارد البرنامج بالبحث عن مانحين إضافيين وأن ثمة حاجة إلى أن يضمن البرنامج احتفاظه بالقدرة على الاعتماد على مختلف بنود ميزانيات المانحين. ولم يعتبر "الوضع القائم" مقبولا كبديل عن إعادة هيكلة إجراءات تمويل البرنامج وتوفير الموارد له في الأجل الطويل.

وبناء عليه، قررت لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها أن تنشئ فريقا عاملا رسميا معنيا بخيارات سياسات موارد البرنامج وتمويله الطويل الأجل. وفتحت باب الاشتراك في هذا الفريق العامل أمام جميع الدول الأعضاء في البرنامج وأمام مراقب الجماعة الأوروبية. وكان من المقرر أن يقدم الفريق العامل تقريرا مرحليا في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها في أيار/مايو ١٩٩٥ وتقريرا كاملا في دورتها الأربعين. وفيما بعد انتخب رئيس اللجنة رئيسا للفريق العامل، وكانت ثمة اشتراك عام فعّال لكل من أعضاء اللجنة والمراقبين في جميع اجتماعات الفريق العامل. والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين مدرجة في تقريرها العشرين المرفوع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). وعرض التقرير على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ (انظر E/1995/96) ومجلس الفاو في دورته ١٠٨.

وفي الدورة التاسعة والثلاثين للجنة، اتفق على لزوم آليات جديدة لإقامة علاقات أوضح بين مصادر التمويل وأنشطة محددة يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي، وعلى تحقيق هذه الآليات لاسترداد التكاليف بالكامل. وفي الدورة الأربعين، أبلغ الفريق العامل عن توصله إلى اتفاق بشأن إدخال تغييرات لأجل إعادة هيكلة سياسات موارد البرنامج وتمويله الطويل الأجل. ويرد موجز لهذه التوصيات في الفقرة ٢٣ من تقرير الفريق العامل.

وأوصى الفريق العامل، في جملة أمور، بأن تطلب اللجنة من أمانة البرنامج إعداد أي تغييرات ضرورية في النظام العام والمالي للبرنامج وتقديمها، عن طريق هيئة إدارته، إلى الهيئات المناسبة للنظر فيها والموافقة عليها. وفي انتظار القيام بذلك، أوصى الفريق العامل بأن يُطلب من الأمانة تنفيذ النموذج الجديد

على سبيل الاختبار، ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (انظر الفقرة ٢٣ (ل) من تقرير الفريق العامل). وأيدت اللجنة هذه التوصيات (انظر الفقرات ١٤ - ٢٢ من تقرير اللجنة عن أعمال الدورة الأربعين).

وتقوم أمانة البرنامج بإعداد مشروع منقح للنظام المالي، ستقدمه إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة المالية التابعة للفاو التماسا للمشورة، ومن ثم إلى المجلس التنفيذي للبرنامج. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية ولجنة المالية التابعة للفاو، في الوثائق وفي خلال المداولات، بأن ميزانية الدعم البرنامجي والشؤون الإدارية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ قد أعدت بطريقة تستوعب الإجراءات التمويلية الجديدة.

وأصدرت لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها، في دورتها الثامنة والثلاثين، تعليماتها إلى الأمانة بأن تسمح الخطة الاستراتيجية والمالية وميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، رغم إعدادهما على أساس الإجراءات الجارية، بإدخال تغييرات على ترتيبات تمويل البرنامج الطويلة الأجل. واتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإجراء سريع بهذا الصدد من شأنه أن يسمح على نحو فعّال بتزامن فترة الاختبار مع فترة ميزانية السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وأن يسهل استعراض أداء النموذج الجديد وما يرتبط به من السياسات في نهاية فترة السنتين الأولى من العمل.

وبواسطة ترتيب قرره أعضاء لجنة سياسة المعونة الغذائية وبرامجها، وضع الأعضاء، بالتعاون مع أمانة البرنامج، النموذج الجديد لإرساء تمويل البرنامج العالمي للأغذية على أساس سليم قابل للتنبؤ به. وسأغدو ممتنا لو عملتم على تقديم هذا النهج الجديد والهام إزاء تمويل ذلك البرنامج، أي برنامج ممول بالتبرعات، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لينظر فيه. وريثما يستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الفاو المقترحات، لن توضع الآليات الجديدة لتوفير الموارد موضع التنفيذ رسميا.

(توقيع) كاترين برتيني

- - - - -